الرابطة السورية
لكرامة المواطن

SACD

أسطورة العودة "الطوعية" من لبنان

بالرغم من الظروف المروعة، السوريون
يرفضون العودة المبكرة من لبنان

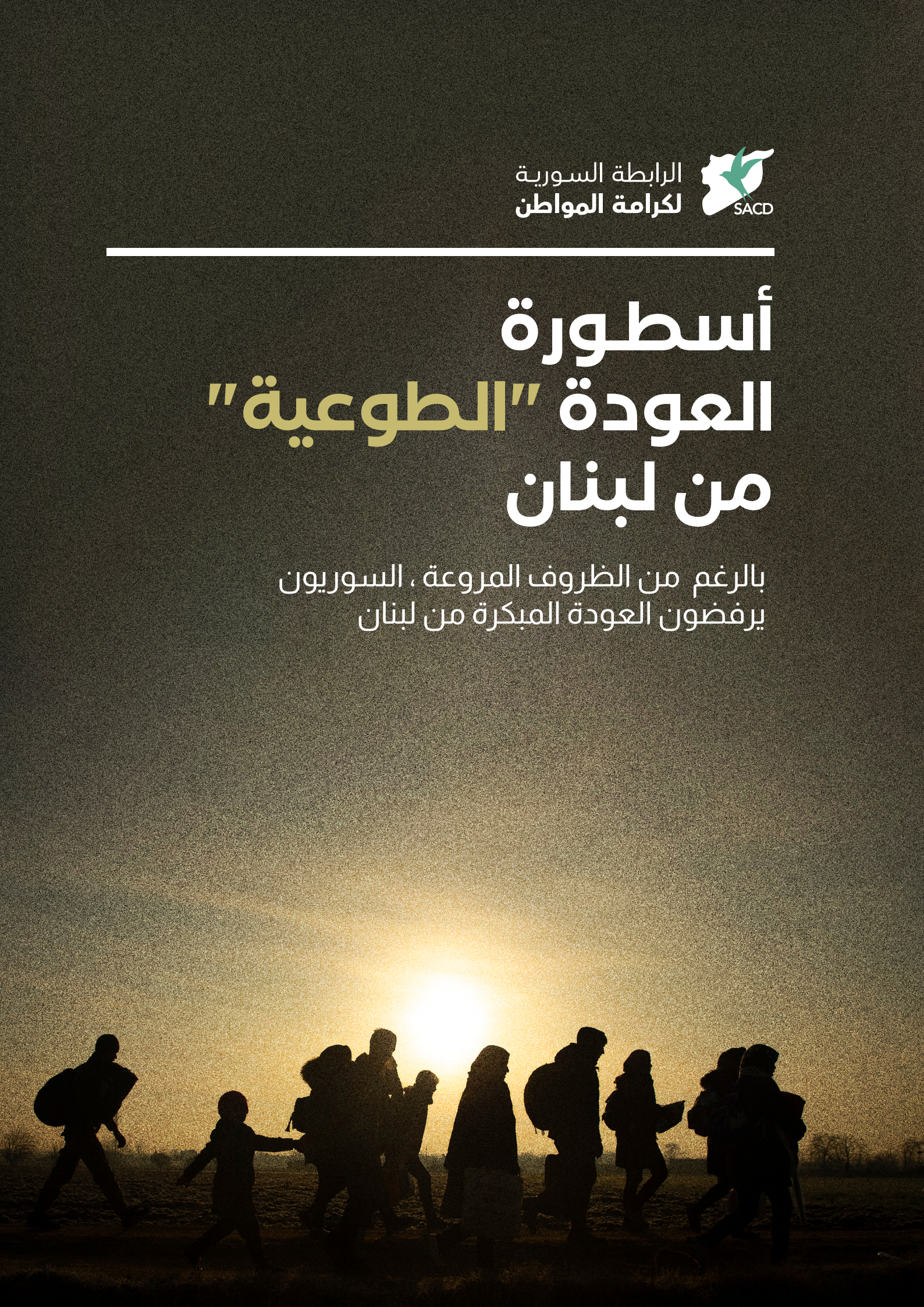

فهرس المحتويات

مقدمة 01

الوضع القانوني للاجئين السوريين في لبنان 03

الوضع الاقتصادي للاجئين السوريين في لبنان 06

الوضع التعليمي للاجئين السوريين في لبنان 10

عودة اللاجئين السوريين من لبنان إلى سوريا 12

الاستنتاجات 17

مقدمة

تقدر الحكومة اللبنانية أنه من بين ستة ملايين شخص يعيشون في البلاد، هناك 1.5 مليون لاجئ سوري يشمل هذا التقدير كلًا من اللاجئين المسجلين وغير المسجلين (علقت الحكومة اللبنانية تسجيل اللاجئين الجدد في مايو 2015)[1] ، على الرغم من أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تشير حالياً إلى أن هناك 865,531 لاجئاً سورياً[2] مسجلين في لبنان يعيش معظمهم في مجتمعات مضيفة ضعيفة في ظل ظروف من الفقر.

يقود التوازن الطائفي الهشُّ في لبنان إلى تصوراتٍ عدائيةٍ متزايدةٍ عن اللاجئين السوريين بين اللبنانيين، متأثرين إلى حد كبير بتجربتهم السابقة مع الحرب الأهلية، فضلًا عن التدفق السابق للاجئين الفلسطينيين فقد ذكر المسؤولون[3] اللبنانيون في كثير من الأحيان أن دمج الأغلبية من السُنّة السوريين في الاقتصاد قد يعطل نظام الدولة لتقاسم السلطة بين المسيحيين والسنة والشيعة. تماشياً مع ذلك، غالباً ما يعرب اللبنانيون عن قلقهم من التنافس مع السوريين وشركاتهم الراسخة في سوق العمل، بينما يستخدم بعض السياسيين اللبنانيين بشكل انتهازيٍّ اللاجئين ككبش فداء لتبرير التدهور الاجتماعي والاقتصادي في البلاد.[4]

ارتفعت وتيرة هذا الخطاب في الأشهر الأخيرة، حيث يتحدث ممثلو الحكومة الآن علانيةً عما يرقى إلى الإعادة القسرية للسوريين إلى سوريا، وهو أمر غير آمن بشكل واضح.[5] يأتي هذا الإعلان عن السياسة المقلق للغاية في الوقت الذي تتفاوض فيه الحكومة اللبنانية بشأن المساعدة المالية من البنك الدولي لمعالجة وضعها الاقتصادي المزري، وهو يعني ضمناً وضع اللاجئين السوريين المستضعفين على الطاولة كورقة مساومة للحصول على المزيد من الأموال، وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي المساعدات التي تلقتها الحكومة اللبنانية لاستيعاب اللاجئين السوريين خلال الفترة من 2012 إلى 2019 تجاوز ستة مليارات ونصف المليار دولار. ومع ذلك، يعيش أكثر من 89% من اللاجئين السوريين في لبنان تحت خط الفقر المدقع.[6]

وأظهر البحث الذي أجرته الرابطة السورية لكرامة المواطن أن 88% من اللاجئين السوريين يعيشون في حالة من انعدام الأمن القانوني وأن 96% منهم في حالة انعدام أمن اقتصادي وهذه النسبة العالية للغاية تستدعي فحصاً دقيقاً للآليات التي تستخدمها الحكومة اللبنانية للتعامل مع اللاجئين السوريين في لبنان.

وقد دفعت السياسة المعلنة مؤخراً، من الحكومة اللبنانية، والمتمثلة في إعادة السوريين إلى سوريا، دون تلبية أبسط الشروط الأساسية لعودة آمنة وطوعية وكريمة، الرابطة السورية لكرامة المواطن إلى إجراء مسح للاجئين السوريين في لبنان للتأكد من ظروفهم المعيشية الحالية ومواقفهم تجاه العودة وقد اعتمدنا في هذه الإحاطة على 438 مقابلة منظمة أجريت مع لاجئين سوريين مقيمين في لبنان باستخدام استبيان موحد لجمع البيانات.

يقوم الاستبيان بتجميع آراء السوريين في أربعة مجالات رئيسية:

- الوضع الحالي للاجئين.
- أثر الخطاب والسياسات التمييزية التي تستهدف اللاجئين السوريين.
- خطط ورؤى للمستقبل.
- تصورات لشروط العودة إلى سوريا.

---

[1] لبنان: سياسة اللجوء الجديدة خطوة إلى الأمام، 14 فبراير/ شباط 2017، هيومن رايتس ووتش
https://www.hrw.org/ar/news/2017/02/14/300020

[2] عدد السوريين المسجلين لدى مفوضية اللاجئين 865,531 لاجئ، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين
https://www.unhcr.org/ar/4be7cc278c2.html

[3] كولبيرتسون، شيلي، أولغا أوليكر، بن باروخ، وإيلانا بلوم، إعادة التفكير في تنسيق الخدمات للاجئين

[4] دزيادوس، أليكس، "المنفيون السوريون في لبنان يبحثون عن ملجأ في العمل"، الفاينانشيال تايمز، 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016. اعتبارًا من 16 أبريل/ نيسان 2018
https://www.ft.com/content/1d4b1ec6-9a9e-11e6-8f9b-70e3cabccfae

[5] "عودة طوعية إلى سوريا" تفجر الخلافات الحكومية اللبنانية!، 2 أيلول 2022 المدن
https://bit.ly/3FqHc8D

[6] تقييم لأوجه الضعف لعام 2020 حول اللاجئين السوريين، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين
https://www.unhcr.org/ar/4be7cc278c2.html

أجرت فرقنا البحثية مقابلاتٍ وجهاً لوجه مع عينة البحث في أماكن إقامتهم (مدن ومخيمات)، والتي انقسمت إلى خمسة مخيمات بالإضافة إلى مناطق البقاع وطرابلس وبيروت. وشكلت النساء مانسبته 59% من إجمالي العينة.

أظهر البحث أن الغالبية العظمى من السوريين الذين شملهم الاستطلاع يعانون من مشاكل في الحصول على وضع قانوني في البلاد فقد أشار 64% من المشاركين إلى أنه ليس لديهم أي وثيقة رسمية أو تصريح إقامة رسمي في لبنان. وبناءً على ذلك، وبما أن معدل البطالة مرتفع للغاية - حيث إن 43% من اللاجئين السوريين الذين شملهم الاستطلاع عاطلون عن العمل، و25% عمال ميامومون دون أي حقوق أو تغطية قانونية، و12% منهم يتقلبون بين العمل بدوام جزئي أو بدوام كامل – فإن من بين أولئك الذين تمكنوا من العثور على عمل، أشار 90% أنهم لا يعملون بشكل رسمي. وهذا يعني بالتالي حرمان اللاجئين السوريين من أي حقوق أو تغطية قانونية لأنهم يعملون في السوق السوداء بسبب رفض السلطات اللبنانية تسجيلهم رسمياً.

إن هذا الوضع القانوني والمالي غير المستقر ينعكس بشكل سلبي على الفئات الأكثر ضعفاً بين اللاجئين السوريين وأطفالهم. فعلى سبيل المثال تفرض الحكومة اللبنانية تكاليف عالية على اللاجئين للحصول على الوثائق اللازمة لتسجيل أطفالهم في المدارس (على الرغم من المساعدات الضخمة التي يتلقاها قطاع التعليم اللبناني لاستيعاب الأطفال السوريين اللاجئين) ما تسبب بحرمان 89% من عينة البحث من الحصول على المستندات المطلوبة لتسجيل أطفالهم في المدارس وأفاد 62% من المشاركين في البحث أن أطفالهم ليس لديهم وثائق رسمية للالتحاق بالمدرسة بسبب التكاليف المالية، بينما أشار 27% منهم إلى أن أطفالهم ليس لديهم وثائق رسمية بسبب التعقيدات التي تفرضها عليهم الحكومة اللبنانية لتسجيل أبنائهم وهذا أدى الى فقدان النسبة الأكبر من الأطفال السوريين في لبنان 10 سنوات من حياتهم، غير قادرين على الحصول على التعليم، وبعضهم أجبر على العمل.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الظروف المروعة التي يواجهونها في لبنان، فإن الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين لا يريدون العودة إلى سوريا في ظل الظروف الحالية، لا سيما في ظل حكم النظام السوري. وأظهرت الدراسة أن 73% من المشاركين لديهم مخاوف أمنية بشأن العودة إلى سوريا خوفاً من تعرضهم لمخاطر أمنية مباشرة أو غير مباشرة على حياتهم. حيث أشار حوالي 39% من المشاركين في المسح الميداني إلى أن إجبارهم على العودة سيعرضهم لمخاطر مهلكة (ليس بالضرورة أن تستهدفهم بشكل مباشر)، في حين أفاد 23% منهم أنهم سيتعرضون لتهديد التجنيد الإجباري، و11% سيتعرضون لمخاطر مهلكة تستهدفهم بشكل مباشر (قد تصل إلى القتل أو الاختفاء القسري أو التعذيب).

وحوالي 67% من المستجيبين غير مهتمين حتى بزيارة سوريا في ظل الظروف الحالية. ورداً على سؤال حول ما إذا كانوا سيعودون في ظروف مغايرة، أجاب 35% من المشاركين صراحةً بأنهم لا يريدون العودة إلى سوريا حتى لو تغيرت الظروف، وقد يعود 36% منهم إذا تم استيفاء شروط معينة، بينما لا يفكر الباقون وهم 29% من المستجيبين في العودة إلى ديارهم غالباً.

أشار حوالي 30% من المستطلع آرائهم صراحة إلى أنهم سيلجأون لمحاولة الفرار إلى دول أخرى إذا أجبروا على العودة إلى سوريا سواء بطرق قانونية أو غير قانونية، بينما 37% منهم ليس لديهم أي خطط حالية في حالة إجبارهم على العودة إلى سوريا، لكن من المرجح بالنظر إلى حقيقة الوضع، أن نسبةً جيدةً منهم ستختار الخيار نفسه. وهذا يعد مؤشراً خطيراً لموجاتٍ جديدةٍ محتملةٍ من النزوح الجماعي إلى أوروبا، والتي تشهد زيادة كبيرة في وتيرتها مؤخراً.[7] إن هذه النتيجة هي الأكثر إثارة للدهشة في الاستطلاع حيث يفضل العديد من السوريين في لبنان استخدام "قوارب الموت" على مواجهة العودة إلى سوريا في الظروف الحالية.

[7] هجرة كبيرة للسوريين من لبنان إلى أوروبا..كيف يتم الأمر؟
https://youtu.be/bQZNzSPqIPo

- بينهم أطفال ونساء.. توقيف سوريين في لبنان يجهزون للهجرة عبر البحر
https://bit.ly/3Wj1y9y

الوضع القانوني
للاجئين السوريين في لبنان

وفقاً لأرقام المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في نهاية عام 2020 بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين في لبنان 865,531 لاجئاً و 89% من الأسر السورية في لبنان تعيش في فقرٍ مدقع[8]، بينما تصرح الحكومة اللبنانية أن عدد السوريين اللاجئين المسجلين وغير المسجلين مليون ونصف المليون. لقد منعت الحكومة اللبنانية منذ عام 2015 تسجيل لاجئين جدد على أراضيها، علاوةً على ذلك وضعت شروطاً وقوانين مقيدة كان لها أثر سلبي على حقوق اللاجئين، وشملت تقييد العمل وحصره في ثلاثة قطاعات فقط، وهي الزراعة والبناء والنظافة[9]؛ بالإضافة الى قيامها بحملات مداهمة مستمرة للمخيمات لاحتجاز اللاجئين الذكور ، بحجة عدم حيازة وثائق إقامة أو بتهم ذات صلة بالإرهاب دون أدلة، لخلق حالة من الخوف ولترهيب وسط اللاجئين السوريين[10].

إن جميع المؤشرات السياسية السابقة والحالية تؤكد النتائج التي توصلت إليها الرابطة السورية لكرامة المواطن في آخر بحث ميداني قامت به عن الوضع القانوني للاجئين السوريين في لبنان لعام 2022، فقد توصلت الرابطة إلى أن 64% من المشاركين في البحث لا يملكون أي وثيقة رسمية أو إقامة رسمية لعدة أسباب أهمها أن السلطات اللبنانية توقفت أو منعت اللاجئين السوريين من حصولهم على هذه الوثائق وتوصلت إلى أن فقط 17% من المشاركين يملكون وثائق رسمية صادرة عن مفوضية اللاجئين و10% لديهم تصاريح إقامة وفقاً لقانون الكفيل.

الشكل (1): الوضع القانوني للاجئين السوريين في لبنان من حيث نوع الإقامة

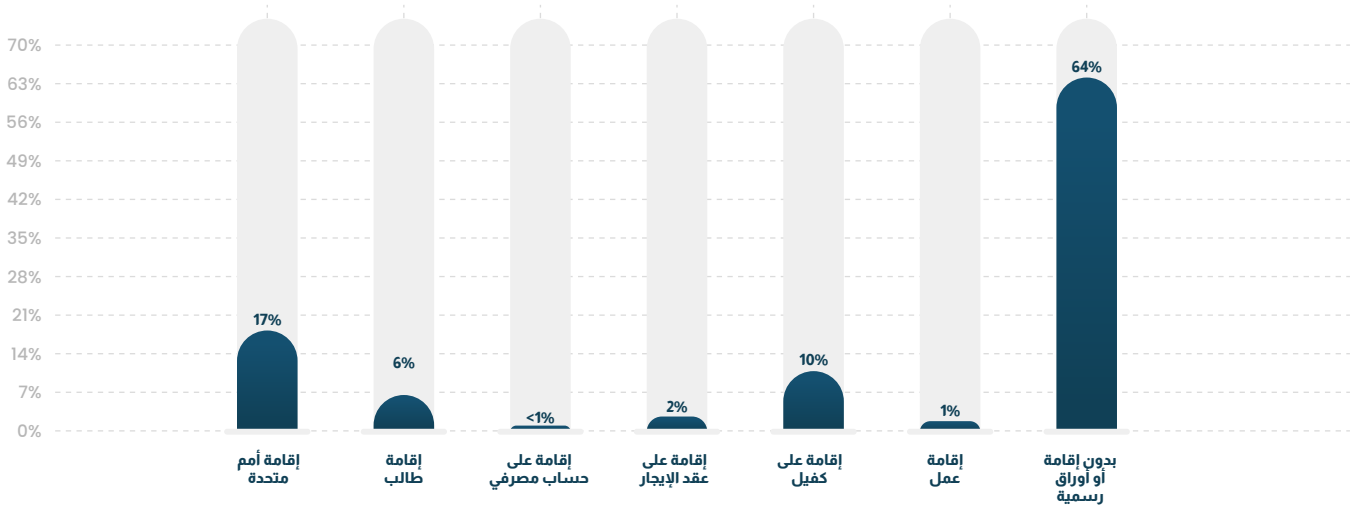

وكما هو موضح في الشكل رقم (2) ونظراً لحقيقة أن غالبية اللاجئين السوريين المقيمين في لبنان لا يمكنهم الحصول على إقامات رسمية، فإن 89% من اللاجئين المشاركين في البحث الميداني لا يشعرون بالأمان القانوني أو أن وضعهم القانوني مستقر و8% فقط يشعرون بأن وضعهم القانوني متوسط القوة، وهذه النسبة العالية تدل بشكل واضح على أن السياسات التي تنتهجها الحكومة اللبنانية تجاه اللاجئين السوريين هي تمييزية وغير قانونية وتعمل على ترسيخ الترهيب والخوف الدائم من إمكانية الاعتقال والتسليم إلى النظام السوري.

[8] تقييم لأوجه الضعف لعام 2020 حول اللاجئين السوريين، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين
https://www.unhcr.org/ar/4be7cc278c2.html

[9] وزير العمل يصدر قراراً بالمهن المحصورة باللبنانيين
https://bit.ly/3fi8UcO

[10] حملة تحريضية تُشنّ ضد اللاجئين السوريين في لبنان طالبت بقتلهم وحرقهم وطردهم
https://youtu.be/kFHxP8j-V8Q

-لبنان: ظروف قاسية للاجئين السوريين في عرسال
https://www.hrw.org/ar/news/2021/01/19/377592

-"عقاب جماعي" في لبنان.. إحراق مخيم لاجئين سوريين بعد جريمة قتل
https://arbne.ws/3sLcOhI

صرّح وزير المهجرين اللبناني عصام شرف الدين، الذي أعلن عزمه زيارة دمشق لمناقشة خطة لبنان لإعادة 15 ألف سوري شهرياً إلى سوريا، أن إعادة اللاجئين ستكون على أساس "قرية بقرية" للعودة إلى الوطن[11]، وعليه عملت السلطات اللبنانية على هدم بعض المخيمات بهدف تهجير اللاجئين وإجبارهم على العودة إلى مناطق سيطرة نظام الأسد.

الشكل (2): الشعور بالأمن والاستقرار لدى اللاجئين السوريين في لبنان بحسب وضعهم القانوني

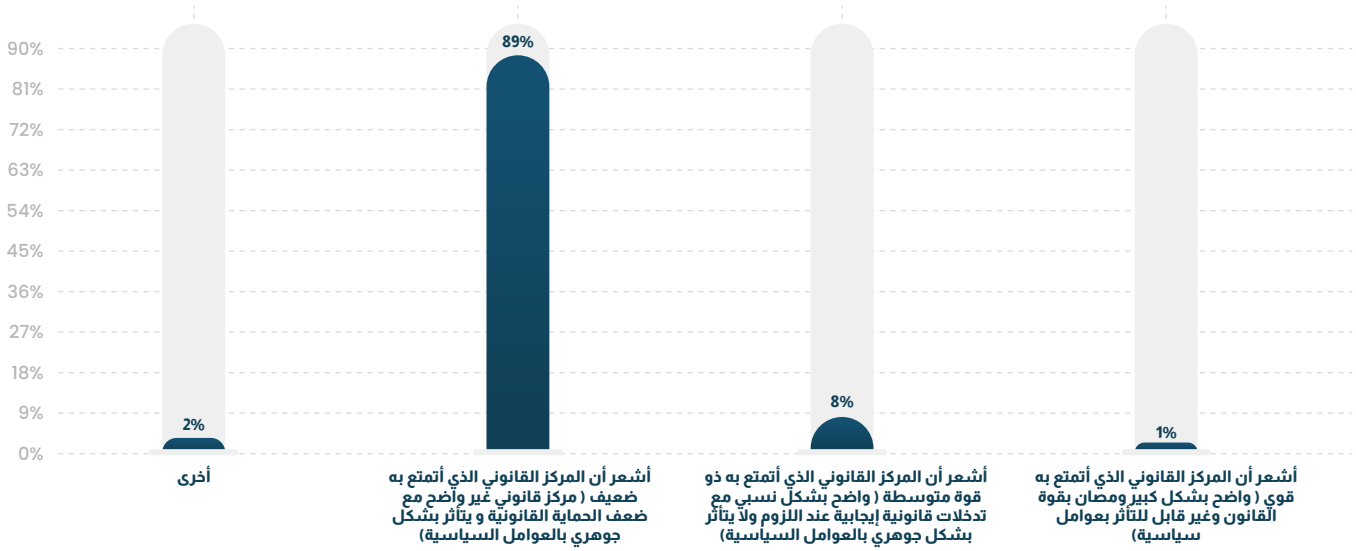

[11]-لبنان يتأهب "قانونيا" لترحيل 15 ألف لاجئ سوري شهريا.. وتحذيرات حقوقية
https://arbne.ws/3SYt8X0

-السلطات اللبنانية تهدم خياماً للاجئين السوريين في مخيم قب الياس مستعينة بالقوى العسكرية
https://bit.ly/3h2Hjgv

الوضع الاقتصادي
للاجئين السوريين في لبنان

في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها لبنان وفشل تشكيل الحكومة وأزمة الودائع اللبنانية، عمد المسؤولون اللبنانيون وفئة الداعمين لهم من اللبنانيين للهروب من مسؤولياتهم والتنصل من فشلهم، إلى تشتيت الانتباه باستخدام ملف اللاجئين، فارتفعت الأصوات التي تصور اللاجئين السوريين كمنافسين على الوظائف والأمن والموارد والخدمات العامة الشحيحة، وانتشرت الأقاويل والتحيزات والأفكار الخاطئة والمسبقة حول هوية اللاجئين السوريين وأسباب إقامتهم في لبنان بين جميع فئات المجتمع اللبناني، بما في ذلك داخل الحكومة. ومع تفاقم الأزمة، أصبح اللاجئون السوريون كبش فداء في ظل فشل الحكومة في توفير الخدمات والسلع الأساسية للسكان.

كما أن المساعدات الإنسانية المجزأة التي يقدمها المجتمع الدولي والتي تعاني بالأساس من نقص مزمن في التمويل، لكنها حبل النجاة الوحيد للكثير من اللاجئين، لعبت دوراً بارزاً في استمرار الوضع المزري الذي يعيشه اللاجئون السوريون حيث يعيش 88% من اللاجئين في لبنان دون سلة الأغذية الأساسية التي تضمن البقاء على قيد الحياة والمقدرة بقيمة 490,028 ليرة لبنانية للشخص الواحد شهرياً، ويواجه حوالي نصف الأسر السورية في لبنان (49%) انعدام الأمن الغذائي.[12]

ونتيجةً لعدم الحصول على إقامة قانونية فإن معظم اللاجئين السوريين غير حائزين على تصاريح عمل في لبنان، وحتى أولئك الذين لديهم تصاريح عمل يواجهون قيوداً في الحصول على فرص العمل. فبموجب قرار صادر عن وزارة العمل في كانون الأول/ ديسمبر 2015، يُستبعد المواطنون السوريون من معظم المهن والأعمال، باستثناء قطاعات البناء والزراعة والبيئة (التنظيف). لذا، فإن معظم اللاجئين السوريين يعمل في القطاع غير النظامي، وغالباً بأجور منخفضة ومن دون حماية اجتماعية أو حماية من قبل نقابات العمال.

ونتيجةً للبحث الميداني التي قامت به الرابطة تبين أن 90% من المستطلع آراؤهم لا يعمل بشكل رسمي، أي أنهم محرومون من أي حقوقٍ أو تغطيةٍ قانونيةٍ كونهم يعملون بالسوق السوداء بسبب رفض السلطات اللبنانية تسجيل السوريين بشكلٍ رسمي، انظر الشكل رقم (3).

الشكل (3): الوضع القانوني للسوريين في لبنان من حيث التسجيل ودفع الضرائب

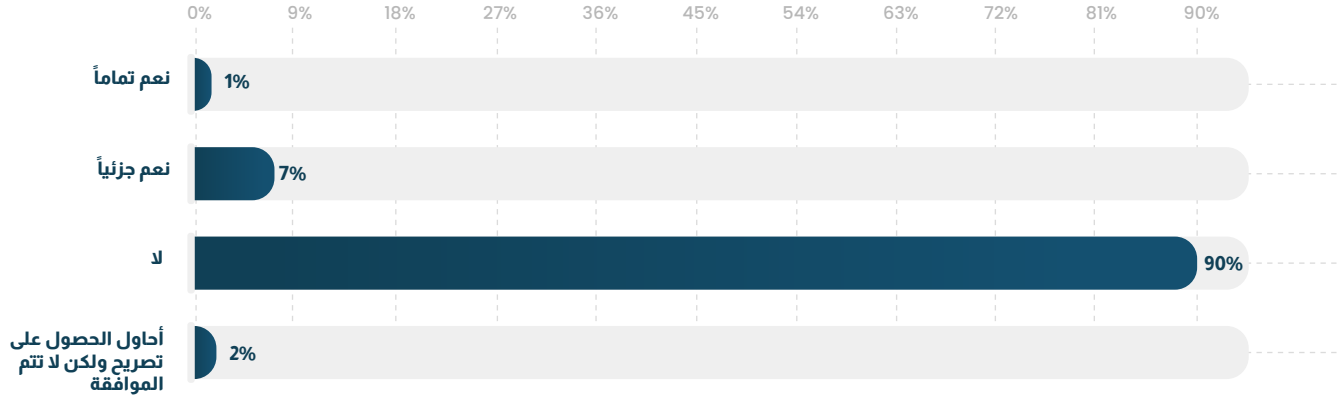

وهذه القوانين والقرارات الصادرة عن الحكومة اللبنانية والتي تضيق مجالات عمل اللاجئين السوريين، تسببت في نسبة بطالةٍ عاليةٍ جداً في صفوفهم، فوفقاً لنتائج المسح الميداني توصلت الرابطة إلى أن 46% من اللاجئين هم عاطلون عن العمل و25% منهم هم عمال مياومة دون أي حقوقٍ أو تغطيةٍ قانونيةٍ، و12% منهم متقلبون بين عملٍ بدوامٍ جزئيٍ أو بدوامٍ كامل.

[12] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي، النتائج الأولية لتقييم ضعف اللاجئين السوريين، سبتمبر 2021
https://data2.unhcr.org/en/documents/details/88960

الشكل (4): يوضح وضع العمل للاجئين السوريين في لبنان.

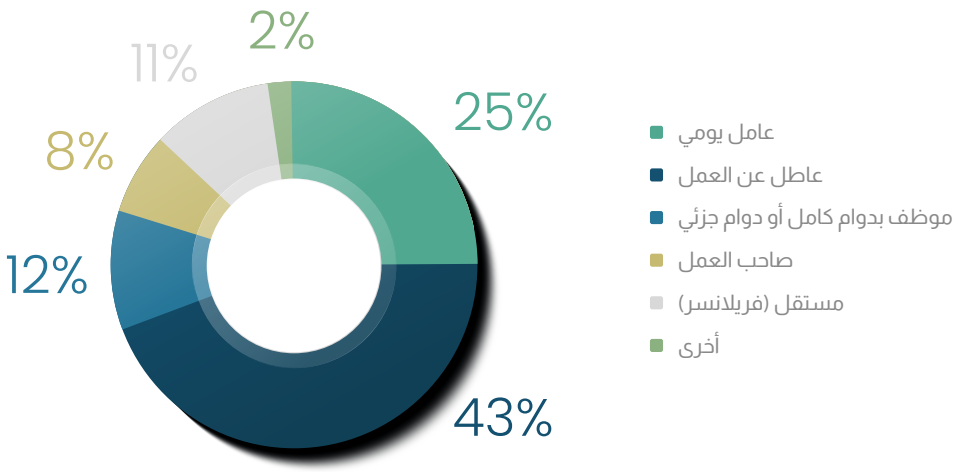

شكل الوضع غير المستقر للاجئين السوريين حالةً من عدم الاستقرار الاقتصادي انعكست في ردود المستطلعين فنسبة 61% من السوريين اللاجئين المشاركين في البحث الميداني في لبنان لا يشعرون بالاستقرار الاقتصادي و23% منهم يشعرون بعدم الأمان الاقتصادي، و13% منهم فقط يشعر باستقرار اقتصادي على مدى قصير (أقل من سنة)، وهذه الأوضاع دفعت 57% من اللاجئين السوريين للعيش في مساكن "خطرة أو مكتظة أو لا تستوفي المعايير المطلوبة"حسب تقرير مفوضية اللاجئين.[13]

الشكل (5): درجة الشعور بالاستقرار الاقتصادي لدى اللاجئين السوريين في لبنان

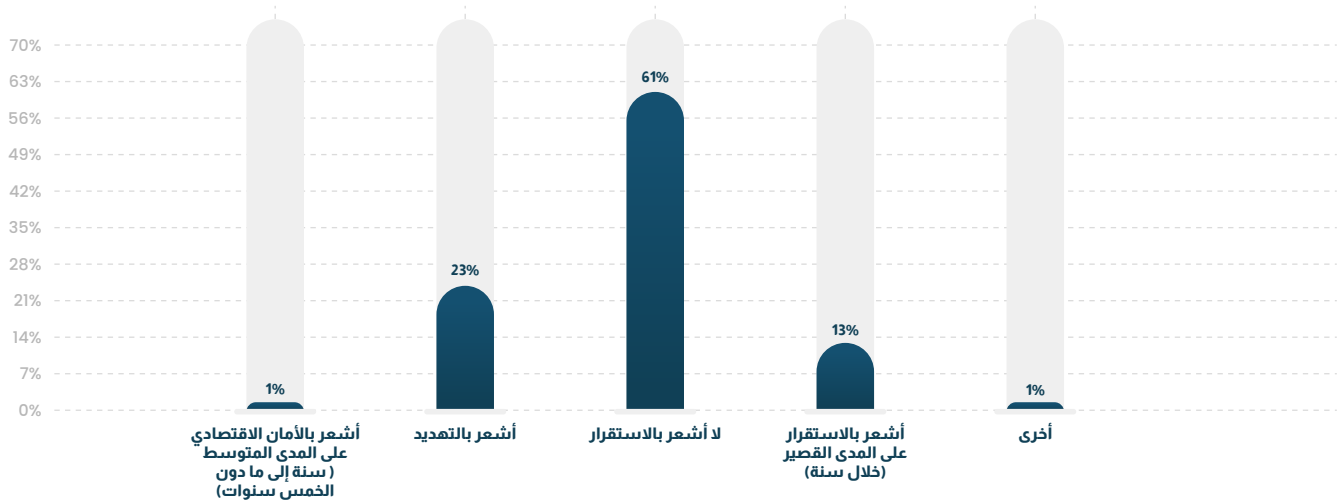

وفي نفس السياق فقد توصلت الرابطة إلى أن 96% من المشاركين في البحث الميداني يضطرون للعمل تحت أي ظروف بالرغم من علمهم أن الظروف التي يعملون في ظلها هي غير قانونية ويمكن أن تعرضهم للخطر، ولكن فقدان أي نظام يساعد اليد العاملة في الاندماج في سوق العمل اللبنانية، وفي ظل ارتفاع نسب البطالة فإن اللاجئين السوريين في لبنان في حالة عدم أمان اقتصادي دائم ويضطرون لمزاولة أي عملٍ لسد رمق عائلاتهم، كما لم يختر أي مشاركٍ من المشاركين أو ينوه على أن هناك مساعدةً من مكتب العمل للاجئين السوريين، ونسبةٌ قليلةٌ جداً من السوريين لا تتجاوز 3% يعملون في ظل ظروفٍ قانونيةٍ ويحصلون على دخلٍ كافٍ للمعيشة في لبنان.

[13] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي، النتائج الأولية لتقييم ضعف اللاجئين السوريين، سبتمبر 2021
https://data2.unhcr.org/en/documents/details/88960

الشكل (6): تقييم الوضع المتعلق بالأمن الاقتصادي

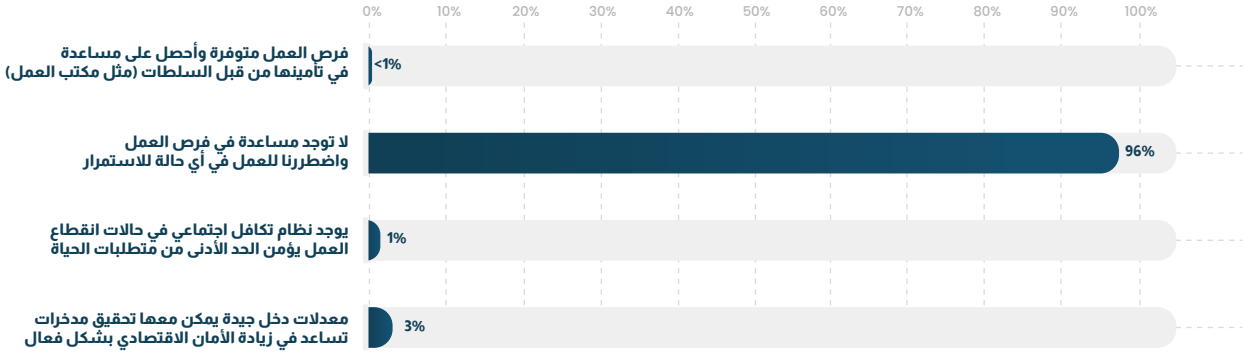

الوضع التعليمي

للاجئين السوريين في لبنان

أصبح تعليم اللاجئين السوريين لأطفالهم أداة ضغطٍ لإجبارهم على العودة إلى سوريا من خلال حرمان أطفالهم من التعلم والالتحاق بالمدارس، فمديرة المناصرة في الاتحاد الأوروبي ومديرة مكتب بروكسل في هيومن رايتس ووتش، لوت ليخت صرّحت أنّ "أغلبية الأطفال السوريين في لبنان لا يحصلون على شيء، وخطة الحكومة غامضة، وهي تقيّد أيدي المنظمات الإنسانية بالروتين والعقبات التي لا يمكن تبريرها" ، فلبنان يستضيف 660 ألف طفل سوري لاجئ في سن المدرسة، لكن بحسب تقييم لـلأمم المتحدة 30% منهم – أي 200 ألف – لم يذهبوا إلى المدرسة قط، وأن 60% لم يسجلوا في المدارس خلال السنوات الأخيرة .

وقالت إيلينا ديكوميتيس، مديرة المناصرة في "المجلس النرويجي للاجئين" في لبنان: "مجدداً هذا العام، يتصل بنا الأهل لأن بعض مديري المدارس يطلبون منهم وثائق صادرة حديثاً عن الحكومة السورية أو إقامة قانونية لأطفالهم بالرغم أن الحصول على هذه الوثائق شبه مستحيل لمعظم اللاجئين في لبنان، ويجب ألا تحول دون دخول الأطفال إلى المدارس فالعديد من الأطفال الذين يُمنعون من الذهاب إلى المدارس بسبب الوثائق ينتهي بهم الأمر بالعمل في الشارع، بعد أن عاشوا نازحين لعقد تقريباً ، كما انتقدت منظمة «هيومن رايتس ووتش» بشدة ما قالت إنها سياسات متعمدة في لبنان تمنع أطفال اللاجئين السوريين من الوصول إلى التعليم، لافتةً إلى أن وزارة التربية تشترط حصولهم على سجلات تعليمية مُصدقة، وإقامة قانونية في لبنان، وغيرها من الوثائق الرسمية التي لا يستطيع معظم السوريين الحصول عليها.

وبسبب الاجراءات ومتطلبات الحكومة اللبنانية للسماح للأطفال السوريين بالالتحاق بالتعليم خسر أطفال السوريين اللاجئين 10 سنوات من عمرهم ومستقبلهم دون أي اعتبارات إنسانية أو أخلاقية، علاوةً على أنّ ارتفاع التكاليف المفروضة على اللاجئين بالرغم من المساعدات الضخمة التي يحصل عليها قطاع التعليم اللبناني لاستيعاب أطفال اللاجئين السوريين، فنسبة 62% من المشاركين بالبحث الميداني أفادوا أن أطفالهم لا يملكون وثائق رسمية بسبب التكاليف المالية، و27% بسبب التعقيدات التي تفرضها الحكومة اللبنانية على السوريين لتسجيل أطفالهم، مع صعوباتٍ بتثبيت وقائع الولادات بعد عام 2011، كما هو موضح في الشكل رقم (7).

الشكل (7): معوقات حصول الأطفال السوريين اللاجئين في لبنان على الوثائق الرسمية

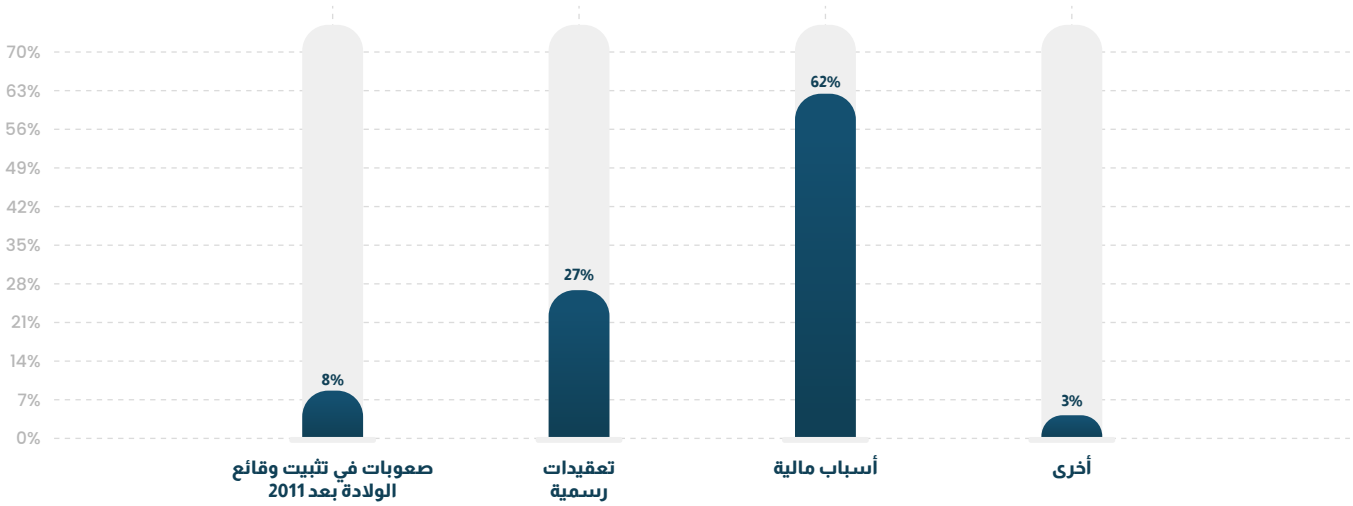

[14] لبنان: أطفال اللاجئين السوريين ممنوعون من ارتياد المدارس، 3 ديسمبر/ كانون الأول 2021، هيومن رايتس ووتش
https://www.hrw.org/ar/news/2021/12/03/380578

[15] المصدر السابق

[16] المصدر السابق

عودة اللاجئين السوريين من لبنان إلى سوريا

إن نشأة الأزمة الحالية التي تهدد أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين في لبنان بالعودة القسرية إلى سوريا غير الآمنة تكمن في حقيقة أن الحكومة اللبنانية لا تعتبر قضية تهجير السوريين قضيةً سياسيةً، بل قضيةً إنسانيةً، مما يخلق مشكلةً وهميةً تسببت في نزوح 13 مليون سوري، أي أكثر من نصف السكان، بطريقةٍ ما لأسبابٍ طبيعيةٍ أو اقتصاديةٍ وليس نتيجة سياسةٍ ممنهجةٍ نفذها النظام السوري في عهد بشار الأسد، كما أن الحكومة اللبنانية تتجاهل كل المواقف والقرارات الدولية التي دعت إلى عودةٍ طوعيةٍ وآمنةٍ ولائقةٍ وخلق بيئةٍ آمنةٍ فالقرار رقم 2254 الصادر عن الأمم المتحدة في مادته 14 نص صراحةً على الحاجة الملحة لتهيئة الظروف لعودةٍ آمنةٍ وطوعيةٍ للاجئين والنازحين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية، كما أن قانون قيصر ينص صراحةً على أن من شروط إلغائه في المادة 301 الفقرات ب / 6 أن "تسمح الحكومة السورية بالعودة الآمنة والطوعية والكريمة للسوريين النازحين بسبب النزاع".

وأشار رئيس وفد الاتحاد الأوروبي إلى سوريا دان ستونيسكو في أحد تصريحاته في أيلول 2022 إلى أن "لكل السوريين الحق في العودة إلى ديارهم لكن الشروط لم تتوافر بعد. والمطلوب أولًا هو تهيئة الظروف لعودةٍ آمنةٍ وطوعيةٍ وكريمةٍ للاجئين والنازحين داخلياً، وفقاً للقانون الدولي ومبدأ عدم الإعادة القسرية".

دان ستونيسكو
رئيس وفد الاتحاد الأوروبي إلى سوريا

كما تتجاهل الحكومة اللبنانية احتلال حزب الله (المصنف كمنظمةٍ إرهابيةٍ من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، والعديد من الدول الأخرى) للمدن والقرى السورية وقد قُدرت قواته في سوريا حتى عام 2018 بنحو 10 آلاف مقاتل، لكن هذا ليس مستغرباً عن الحكومة اللبنانية لأن حزب الله شريكٌ في الحكومة اللبنانية وله الكلمة العليا فيها وهو ما يفسر جزئياً السياسات التي تستهدف اللاجئين السوريين.

وفي السياق ذاته نشرت الحكومة اللبنانية في الخامس عشر من تموز 2020، ورقةً بعنوان "السياسة العامة لعودة النازحين"، جاءت الورقة نتيجة مشاوراتٍ ومناقشاتٍ داخل الحكومة اللبنانية لتكون دليلًا واضحاً على تجاوز الحكومة اللبنانية جميع المعاهدات الدولية المتعلقة بالنازحين بشكلٍ عام والاتفاقيات الخاصة بالنازحين السوريين بشكلٍ خاص.

حيث تضع هذه الخطة اللاجئين السوريين أمام خيارين، إما العودة إلى سوريا التي فروا منها أساساً بسبب وجود السلطة الحالية التي قتلت وشردت آلاف السوريين، أو السفر إلى دولةٍ ثالثة وهو أمرٌ شبه مستحيل بالنسبة لمعظم اللاجئين السوريين بسبب وضعهم المالي وقيود السفر فمعظم الدول ترفض استقبال اللاجئين السوريين واستضافتهم، بعد أن فرضت سياسات وضغوطاً لإجبارهم على العودة إلى المناطق التي فروا منها، لذا فإن استحالة العودة إلى مناطق النظام تدفعهم إلى البحث عن ملاذٍ في بلاد أخرى عبر الهجرة غير الشرعية وطرق التهريب الخطيرة التي تستخدم ما يسمى بـ "قوارب الموت".

[17] حزب الله على لائحة العقوبات، ويكيبيديا
https://bit.ly/3fnRiwi

وزعمت ورقة السياسة الجديدة أن "عودة النازحين غير مرتبطةٍ بالعملية السياسية في سوريا" ورفضت ربط العملية السياسية بالعودة الآمنة للاجئين، وهو ما يتعارض تماماً مع الواقع ويتجاهل الحقائق حول أسباب تهجير السوريين والظروف التي يريدون رؤيتها قبل عودتهم إلى ديارهم، كما أشارت الخطة إلى "ضرورة الاستجابة لمطالبة الحكومة السورية بتسليم المطلوبين لها"، بحيث يتم تسليم جميع المعارضين الذين فروا بحياتهم للحكومة السورية.

وفي السياق ذاته فقد أعلن "نجيب ميقاتي" رئيس الحكومة اللبنانية المكلف عن إطلاق **"خطة لبنان للاستجابة للأزمة 2022-2023"**. ودعا رئيس الوزراء اللبناني المجتمع الدولي إلى التعاون مع بلاده لإعادة اللاجئين السوريين إلى بلدهم، أو "سيكون للبنان موقفٌ ليس مستحباً على دول الغرب" .

يمكن للمرء أن يتوقع أنه مع كل هذه الضغوط والصعوبات التي يواجهها اللاجئون السوريون في لبنان، وتدهور أوضاعهم القانونية والاقتصادية، وتفاقم حالة القلق وعدم الاستقرار لديهم بسبب الميول المعلنة للحكومة اللبنانية لإعادتهم إلى بلادهم بدون أي اعتبارات موضوعية، قد يختار اللاجئون السوريون العودة إلى سوريا في ظل نظام الأسد بأنفسهم. إلا أن نتائج بحثنا الميداني التي أجراها أظهرت أن 67% من المستجيبين للبحث لم يبدوا أي اهتمام حتى بزيارة سوريا، ناهيك عن العودة، كما هو مبين في الشكل (8). وتجيب (م.س) على هذا السؤال بطريقتها الخاصة قائلةً: "ليس لدينا شيء في البلد، ولا شيء يشجعنا على التفكير في العودة".

الشكل (8): اهتمام اللاجئين السوريين في لبنان بزيارة سوريا

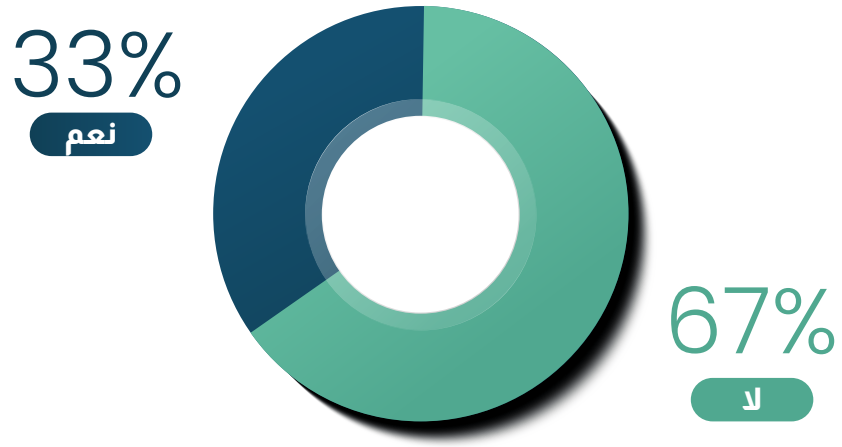

في الواقع، أجاب 35% من المشاركين في البحث الميداني صراحةً أنهم لا يريدون العودة إلى سوريا حتى لو تغيرت الظروف إلى الأفضل. 36% منهم قد يعودون إذا تم استيفاء شروط معينة، في حين أن 29% الباقين لا يفكرون حتى في العودة إلى ديارهم. انظر شكل رقم (9)

[18] لبنان: سنطرد اللاجئين السوريين ما لم يتعاون العالم لإعادتهم
https://bit.ly/3UgdAyV

الشكل (9): الرغبة بالعودة إلى سوريا بين اللاجئين السوريين في لبنان في حال كانت الظروف ملائمة

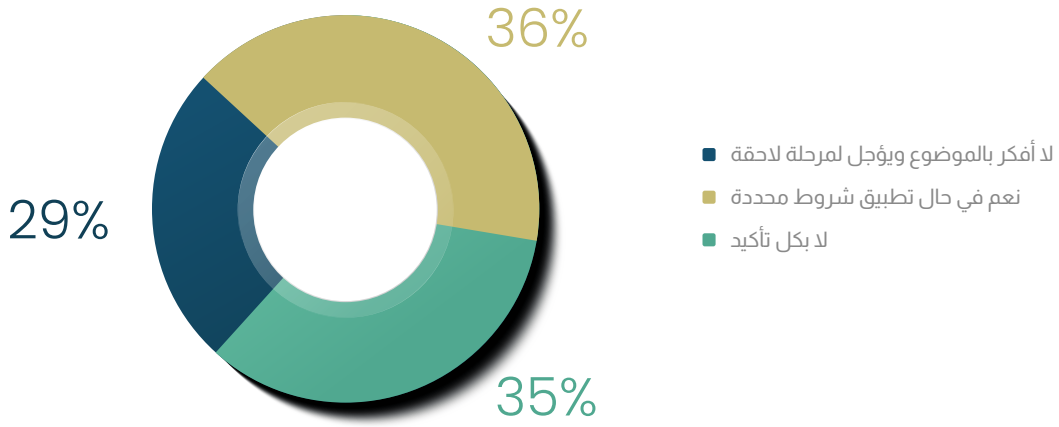

تشير هذه النتائج إلى أنه على الرغم من الوضع الكارثي الذي يعيشه اللاجئون السوريون في لبنان، إلا أنهم يستبعدون تماماً خيار العودة إلى سوريا في ظل حكم نظام الأسد. طالما أن النظام لا يزال مسيطراً، فقد تكون الظروف بالنسبة لهم أسوأ مما كانت عليه عندما فروا من منازلهم. نتيجةً لذلك، فهم لا يفكرون في العودة وهم على استعداد للمجازفة مع "قوارب الموت" بدلًا من العودة إلى ديارهم. إنهم يصرون على الهجرة إلى أوروبا على الرغم من المخاطر الكبيرة التي يواجهونها في طريقهم على الأرض أو البحر لأن هذه الرحلة الخطيرة قد تؤدي بهم إلى الموت. قالت (ن.و) إحدى السيدات المستطلعة أراؤهم: "بالتأكيد لن أعود، وأعتقد أن الظروف الوحيدة التي ستدفعني للعودة إلى سوريا ستكون إذا شعرت بإحساس بالاستقرار الأمني وعدم الخوف من الموت في أي لحظة".

إن الخطط المعلنة من قبل الحكومة اللبنانية لترحيل اللاجئين السوريين إلى سوريا، لا تأخذ في الاعتبار العودة إلى مكان الإقامة الأصلي وبغض النظر عن توفر الظروف المناسبة للعودة، فإن هذه العودة لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبارها "عودةً طوعية" بل ترقى إلى "ترحيلٍ قسري". وقد تم تأكيد ذلك من قبل 86% من المشاركين في البحث الميداني فهم لا يعتبرون عودتهم إلى مناطق غير المناطق التي نزحوا منها هي عودة إلى الوطن، أي أن اللاجئ السوري في لبنان يعتبر عودته إلى وطنه هي عودته إلى المدينة أو القرية التي نزح منها، ولكن ليس لمكان لم يقطنه قط حتى لو كان داخل سوريا، انظر الشكل رقم (10)

الشكل (10): آراء اللاجئين السوريين في لبنان بشأن الترحيل إلى مناطق داخل سوريا ليست مكان إقامتهم الأصلي

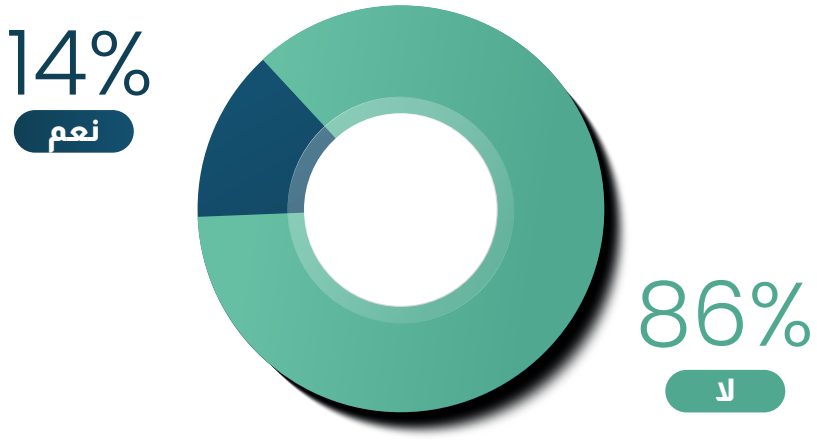

وتتفق هذه النسبة مع ما توصل إليه تقريرٌ سابق نشرته الرابطة السورية لكرامة المواطن بعنوان "نحن سوريا"، وبحسب هذا التقرير أشار حوالي 73% من المستطلع آراؤهم إلى أن التغيير الأساسي الذي يجب تحقيقه لعودة اللاجئين والنازحين هو تغيير سيطرة الأجهزة الأمنية في البلاد - أجاب 83% منهم بأنهم يرغبون في العودة إذا تم حل الأجهزة الأمنية وإعادة هيكلتها.[19]

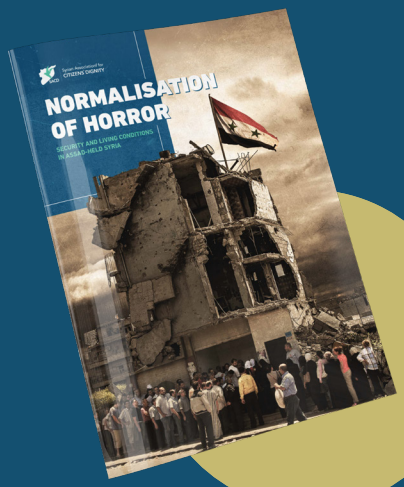

وفي تقريرٍ آخر أصدرته الرابطة في عام 2021 بعنوان "تطبيع الرعب"، أشار إلى قرارات العفو عن المعتقلين بهدف تهيئة البيئة اللازمة لعودة اللاجئين، كما أشار التقرير المذكور إلى أنه لا يمكن الحصول على ضماناتٍ عمليةٍ وجديرةٍ بالاهتمام من النظامين السوري والروسي، وعليه فإن 82% من المعتقلين لم يستفيدوا من قرارات العفو لأن اعتقالهم كان بدون محاكمة، وكذلك 8% من المعتقلين لم يخضعوا لمعايير العفو، و 10% من الحالات لم يتم الإفراج عنها لأسبابٍ غير معروفة على الرغم من استيفاء معايير العفو.

كما أشارت الرابطة في نفس التقرير المذكور إلى أن 26% فقط من المستطلعين الذين يعيشون تحت حكم الأسد أشاروا إلى أنهم شجعوا الأشخاص الذين غادروا سوريا على العودة، في حين أن 74% لم يشجعوا عودة اللاجئين والنازحين إلى مناطق سيطرة نظام الأسد في الظروف الحالية.[20]

74% من المجيبين لم يشجعوا عودة اللاجئين والنازحين إلى مناطق سيطرة نظام الأسد في الظروف الحالية.

يمكن تفسير النسبة العالية من اللاجئين السوريين الذين يرفضون بشكلٍ قاطع خيار العودة إلى سوريا، إذا أجبروا على ذلك، إلى مخاوفهم الأمنية في حال عودتهم، فقد أوضح 39% أنه في حال أجبروا على العودة القسرية فسوف تعرض حياتهم للخطر و23% منهم سوف يصبحون تحت تهديد التجنيد الإجباري و11% سوف يتعرضون للتهديد والخطر بشكل مباشر وشخصي، أي أن 73% من المشاركين من اللاجئين السوريين الموجودين في لبنان معرضون لمخاطر بشكل مباشر أو غير مباشر في حال رُحِّلوا إلى مناطق سيطرة نظام الأسد كما هو موضح في الشكل رقم 11

[19] تقرير (نحن سوريا)، الرابطة السورية لكرامة المواطن
http://syacd.org/qnr2

[20] تقرير (تطبيع الرعب)، الرابطة السورية لكرامة المواطن
http://syacd.org/t7bo

الشكل (11): خيارات اللاجئين السوريين في لبنان في حال إجبارهم على العودة إلى سوريا

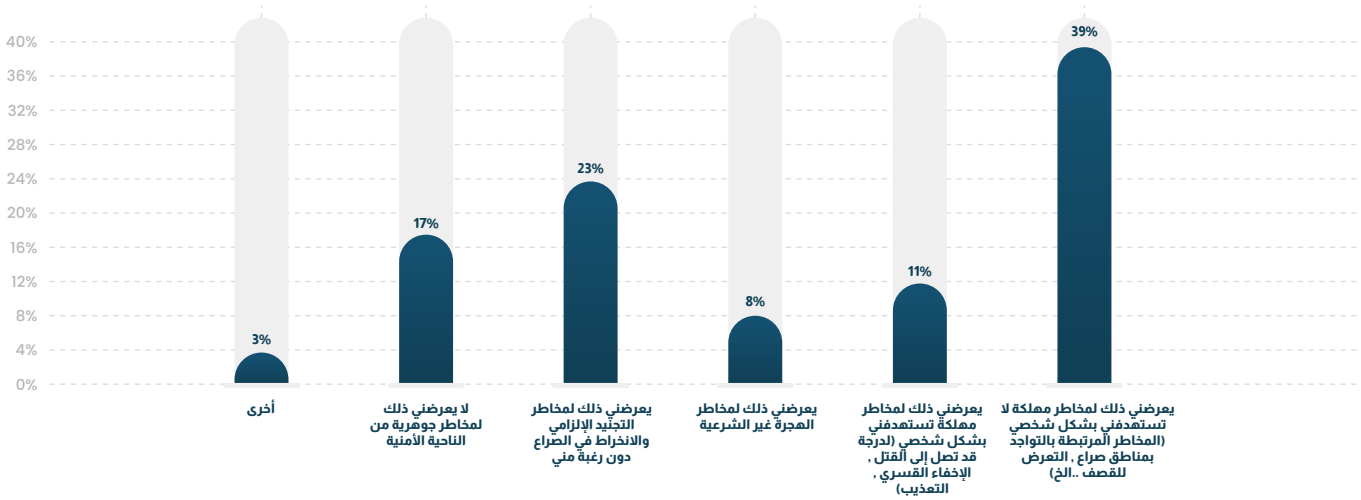

أما في حال فرضت سياسة الترحيل أو الإعادة القسرية للاجئين السوريين، فإن فقط 3% من المشاركين سوف يعودون إلى أي مكان في سوريا بغض النظر سواءً أكان مكانهم الأصلي أم لا، بالمقابل فإن 37% من المشاركين لا يملكون أي خطة ولا يعرفون ماذا سيفعلون في حال فرضت عليهم العودة القسرية، و30% من المشاركين يفضلون السفر إلى دولة أخرى للخروج من لبنان ويفضل أن يكون ذلك بشكل قانوني، و19% من المشاركين سوف يحاولون البقاء في لبنان حتى لو بطريقةٍ غير قانونية، و7% سيقبلون العودة إلى منازلهم فقط، كما هو مبين في الشكل رقم (12).

أعرب أحد المشاركين في هذا البحث عن مخاوفه من الترحيل القسري قائلًا: "إجباري على المغادرة أو العودة قسراً إلى سوريا سيعرضني لمخاطر مميتة على المستوى الشخصي؛ إلى الحد الذي قد يصل إلى الاختفاء القسري والتعذيب والإخفاء حتى القتل".

الشكل (12): خيارات اللاجئين السوريين في لبنان في حال إجبارهم على العودة إلى سوريا

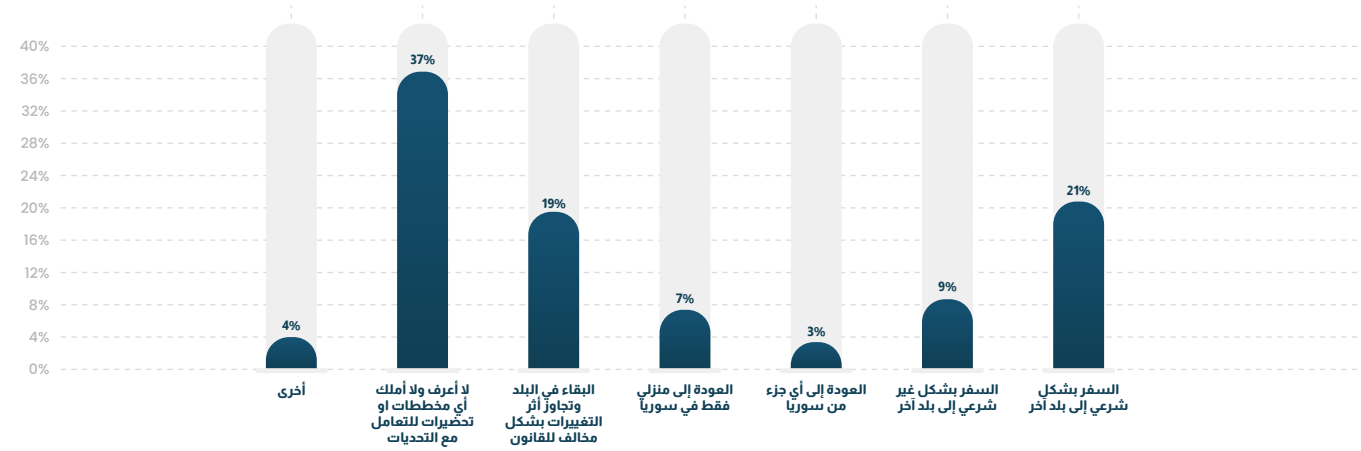

الاستنتاجات

تؤمن الرابطة السورية لكرامة المواطن بضرورة وضع آليات مراقبة واضحة وشفافة للمساعدات الإنسانية المقدمة للدول المضيفة للاجئين لضمان وصولها إلى المستفيدين. وضرورة الاستمرار في تقديم المساعدة للاجئين في لبنان، والتأكد من وصول هذه المساعدة إليهم، وبالتالي التخفيف من الآثار السلبية لوجود اللاجئين على أراضيها، مع كل المشاكل الاقتصادية والسياسية التي يعاني منها البلد بالفعل.

بما أن الحق في الحصول على التعليم يجب أن يكون مضموناً لكل طفل، فلا يمكن القبول بأي شكلٍ من الأشكال بأن يضيِّع جيلٌ كاملٌ من الأطفال السوريين حياتَهم لمنعهم من استخدام حقهم في التعليم في لبنان، بسبب العراقيل التي تضعها الحكومة اللبنانية. إن تصريحات وزير التربية اللبنانية الأخيرة حول هذا الموضوع مقلقة للغاية، حيث قال في بيان "لن نستدين لتعليم غير اللبنانيين"[21]. على وكالات الأمم المتحدة المعنية، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) واليونسكو، اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان حصول الأطفال السوريين على حقهم في التعليم الذي يكفله القانون.

تظهر نتائج البحث الميداني لهذه الدراسة أن الإعادة القسرية للاجئين السوريين من خلال خطط الإعادة التي أعلنتها الحكومة اللبنانية علناً، أدت إلى تضييق الخناق على اللاجئين السوريين في لبنان بجعل إقامتهم غير قانونية، والحد من سبل عيشهم بالمساعدات المقدمة من قبل الأمم المتحدة، من شأنه أن يعرضهم لخطر الأذى الجسدي أو الاعتقال أو الاختفاء القسري على أيدي قوات الأسد وقد يتسبب أيضاً في اضطراباتٍ داخل لبنان نفسه.

أظهرت نتائج هذه الدراسة أيضاً أنه على الرغم من كل هذه الظروف السيئة التي يعيشها اللاجئون السوريون في كل مكان في لبنان، فإن العودة إلى سوريا ليست خياراً محتملاً بالنسبة لهم. لذلك، فإن إجبارهم على العودة سيعقد الوضع في لبنان ويتسبب في موجات نزوحٍ جديدة، خاصةً نحو أوروبا.

وبناءً على ذلك، تؤكد الرابطة على حقِّ جميع النازحين واللاجئين السوريين المتواجدين في مختلف دول العالم في العودة الطوعية والآمنة والكريمة، على النحو الذي تضمنه المعاهدات الدولية ذات الصلة، كما تؤكد على أن قضية اللاجئين هي قضيةٌ سياسيةٌ بحتة ولا يحق لأحد فصلها عن واقع النازحين واللاجئين السوريين الذين أجبروا على ترك منازلهم خوفاً من الاضطهاد والتعذيب والقتل.

وهذا من شأنه أن يفرض عبئاً كبيراً على الدول التي ستكون وجهةً للاجئين السوريين الجدد الفارين من شبح العودة القسرية ونظام الأسد. لذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته في تأمين ظروف معيشيةٍ كريمةٍ للاجئين السوريين في لبنان إذا كانوا يريدون الحد من إمكانية نزوحٍ جديدٍ نحو أوروبا. يجب على جميع الدول والأطراف المعنية الرئيسية المشاركة في الأزمة السورية ضمان امتناعِ الحكومة اللبنانية عن تنفيذ خطتها لإعادة اللاجئين السوريين قسراً، مع ضمان وجود آليات تمنع تسييس قضية اللاجئين وتجريدهم من إنسانيتها في البلدان المضيفة.

لا يعني مفهوم العودة بشكلٍ عام العودةَ الجزئية للاجئين، وعودةُ عددٍ قليل من اللاجئين بالقوة لا تعني أن البيئة أصبحت مناسبةً للعودة الطوعية والآمنة والكريمة حيث رفضه 86% من المشاركين في هذه الدراسة بشكل قاطع، كما أن عودة اللاجئين لا تعني عودتهم إلى مناطق داخل سوريا خارج موطنهم الأصلي.

يجب أن يحدد اللاجئون أنفسهم شروط العودة بالكامل فهم الوحيدون الذين لديهم الحق في التعبير عن أفكارهم ومخاوفهم واقتراحاتهم حول كيفية العودة وما هي التغييرات التي يريدون رؤيتها حتى يتمكنوا من العودة إلى الأماكن التي أجبروا على المغادرة منها. والأهم من ذلك، يجب ترجمة هذه الحقوق والأفكار إلى حلٍّ سياسيٍّ حقيقيٍّ ضمن إطار ضماناتٍ دوليةٍ قابلةٍ للتطبيق وقوية، وليس ضماناتٍ من النظام السوري وحلفائه، حيث كان النظام السوري نفسه ولا يزال السبب الرئيسي وراء تهجير غالبية الشعب السوري.

[21] وزير التربية: إذا لم يتعلم التلامذة اللبنانيون في دوام قبل الظهر فلن يتعلم غير اللبنانيين في دوام بعد الظهر، أخبار لبنا ن https://bit.ly/3t2c7R0

الرابطة السورية
لكرامة المواطن

SACD

أسطورة العودة "الطوعية" من لبنان

بالرغم من الظروف المروعة ، السوريون
يرفضون العودة المبكرة من لبنان

www.syacd.org info@syacd.org @syrianacd